



التقرير الختامي

لورشة العمل التدريبية حول:

"دور النقابات العمالية في إطار الأنماط الجديدة للعمل"

15-14 يوليو/ تموز 2024

جمهورية مصر العربية

تقديم :

في إطار تنفيذ خطة عمل منظمة العمل العربية لعام 2024، عقدت إدارة التنمية البشرية والتشغيل وبالتعاون والتنسيق مع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، بمقر النقابة العامة للبتترول، الدورة التدريبية حول “دور النقابات العمالية في إطار الأنماط الجديدة للعمل”، خلال يومي 14 – 15 يوليو / تموز 2024.

ويأتي انعقاد هذه الدورة انطلاقاً من سعي منظمة العمل العربية الدائم لدعم الاتحادات العمالية في الدول العربية، لتقديم خبراتها وتسخير كافة إمكاناتها لتنفيذ الأنشطة والفعاليات التي تتضمنها خطة عملها، وإيماناً بضرورة التوجه نحو آفاق جديدة وواعدة لسياسات العمل وآليات التشغيل من خلال معالجة مشكلات البطالة التي تزداد تعقيداً نتيجة الضغوط والتحديات التي تواجه أسواق العمل العربية.

المشاركون :

شارك في الدورة التدريبية (50) مشاركاً ومشاركة من السادة ممثلي النقابات العامة بالاتحاد العام لنقابات عمال مصر والسادة الضيوف والسادة الخبراء، بالإضافة إلى ممثلي منظمة العمل العربية.

سير أعمال الدورة:

- على مدى يومي عمل تم عقد أربع جلسات تدريبية إضافة الى جلستي الافتتاح والختام وذلك على النحو التالي:

جلسة الافتتاح:

- افتتحت أعمال الدورة التدريبية في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد الموافق 14 يوليو/ تموز 2024، بكلمة ترحيبية لمعالي الأستاذ/ فايز على المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية،

ألقنتها نيابة عنه الأستاذة / منجية هادفي – المشرفة على إدارة التنمية البشرية والتشغيل، وبدأ كلمته بتقديم أحر التهاني للسيد/ عبد المنعم الجمل على نيبله ثقة النقابات العمالية وتوليه منصب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، متمنيا له التوفيق والسداد. كما رحب بالمشاركة المتميزة لممثلي النقابات العامة بالاتحاد، مؤكداً سعي المنظمة إلى تمكين النقابيين بالمهارات الضرورية لمواكبة متطلبات المرحلة الراهنة وما تشهده من متغيرات اقتصادية واجتماعية متسارعة، وإلى تطوير علاقات عمل تقوم على أسس من التفاهم والاحترام المتبادل، وتحقيق التوازن بين طرفي الإنتاج، مع الحفاظ على حقوق العمال وتحسين شروط وظروف عملهم. مؤكداً أن هذه الأنشطة تعكس عمق العلاقات التي تجمع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بمنظمة العمل العربية، والشراكة الفعلية في مجالات العمل ذات الاهتمام المشترك.

كما شدد على ضرورة تحديد دور النقابات العمالية في ظل الأنماط الجديدة للعمل، وتوفير بيئة تشريعية ومؤسسية قادرة على تخطي تلك التغيرات، وبناء مستقبل أكثر استدامة وإنتاجية لجميع الأطراف المعنية. منوهاً إلى أهمية التوعية بالاتفاقية الجديدة (رقم 20) والتوصية العربية (رقم 10) بشأن الأنماط الجديدة للعمل.

ثم ألقى السيد/ عبد المنعم الجمل رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر كلمة وجه في بدايتها الشكر لمنظمة العمل العربية ومديرها العام معالي الأستاذ/ فايز علي المطيري، مؤكداً أهمية طرح موضوع الدورة التدريبية في ظل النقاشات المستمرة لقانون العمل المصري الجديد، لتقديم مقترحات ونصوص مرنة تتعامل مع أنماط العمل الجديدة، وبأن النقابات العمالية ليست بمعزل عن سوق العمل بل هي الترمومتر الحقيقي للمتغيرات ورصدها في سوق العمل.

كما نوه في كلمته إلى أن الفترة المقبلة تتطلب تعاوناً مشتركاً بين النقابات العمالية ومنظمة العمل العربية لعقد ورش عمل وحلقات نقاشية وتوعوية حول الأنماط الجديدة للعمل لتنمية الوعي لدى القواعد العمالية في جمهورية مصر العربية.

وأشرف على هذه الجلسة الدكتور/ مجدي شرارة.

جلسة التدريب الرابعة:

عرض ومناقشة محور العمل حول " الحقوق الأساسية للعمال في إطار الأنماط الجديدة للعمل ودور النقابات العمالية والتحديات التي تواجهها ".

وأشرف على هذه الجلسة الأستاذ / محمود عبدالفتاح.

الجلسة الختامية:

عقدت الجلسة الختامية، عند الساعة الواحدة والنصف صباح يوم الإثنين الموافق 15 يوليو/ تموز 2024، وتم تقديم الشكر للخبيرين الذين أشرفا على الدورة التدريبية من خلال عروضهما القيمة والسيدات والسادة المشاركين على تفاعلهم الإيجابي من خلال المناقشات التي دارت خلال أعمال هذه الورشة

■ كما تم تقديم الشكر لأعضاء الاتحاد العام لنقابات عمال مصر على حسن تعاونهم المثمر والبناء وجميع العاملين القائمين على تنفيذ الدورة وتم تسليم الشهادات للسيدات والسادة المشاركين والخبراء.

نتائج الدورة:

من خلال فعاليات هذه الدورة ناقش المشاركون واقع اسواق العمل العربية والتحديات الكبيرة التي تواجه النقابات العمالية وكيفية وضع استراتيجيات لمواجهة تلك التحديات والتوعية بالاتفاقية الجديدة رقم 20 لسنة 2024 المتعلقة بأنماط العمل الجديدة.

وانبثق عن النقاشات والتمارين التفاعلية النتائج التالية:

1. للنقابات العمالية

- تعزيز التدريب والتطوير المهني للعمال:
 - تقديم برامج تدريبية مستمرة للعمال لتطوير مهاراتهم الرقمية والتكنولوجية، مما يتيح لهم التكيف مع التحولات السريعة في سوق العمل
 - تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية تغطي موضوعات مثل البرمجة، والتسويق الرقمي، وإدارة المشاريع.
- تطوير استراتيجيات فعالة للتفاوض الابتكاري والدفاع عن حقوق العمال في ظل التحولات الرقمية:
 - تحديث استراتيجيات النقابات لتشمل التحديات الجديدة التي تواجه العمال في بيئات العمل الرقمية، مثل قضايا الخصوصية، والأمان الوظيفي، وحماية البيانات.
 - تعزيز الحوار الاجتماعي مع أصحاب العمل لضمان وضع اتفاقيات تشمل حماية حقوق العمال في الأنماط الجديدة للعمل.

2. لأصحاب العمل

- تبني ممارسات عمل مرنة تضمن حقوق العمال:
 - اعتماد سياسات عمل مرنة تسمح للموظفين بالعمل عن بعد أو بشكل مستقل، مع ضمان حصولهم على نفس الحقوق والحمايات التي يتمتع بها الموظفون التقليديون.
 - توفير بيئة عمل داعمة تعزز من التوازن بين العمل والحياة الشخصية، وتراعي احتياجات الموظفين المختلفين.
- الاستثمار في تطوير المهارات الرقمية للموظفين:
 - تقديم برامج تدريبية دورية لموظفيهم لتطوير مهاراتهم الرقمية والتكنولوجية، مما يساعد في تعزيز الإنتاجية والابتكار.

- تشجيع الموظفين على مواصلة التعلم والتطوير المهني من خلال منحهم فرص لحضور مؤتمرات وورش عمل متخصصة.

3. للجانب الحكومي

- تبني سياسات تشجع على التوازن بين الابتكار وحماية العمال:
- يجب على الحكومات وضع سياسات تشجع الابتكار في سوق العمل، مثل دعم ريادة الأعمال والعمل المستقل، وفي نفس الوقت تضمن حماية حقوق العمال من خلال قوانين العمل الملائمة.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير برامج تدريبية وتطوير مهارات تتماشى مع متطلبات السوق الجديدة..
- تحديث القوانين والتشريعات لتواكب التحولات في سوق العمل:
- مراجعة وتعديل قوانين العمل لتشمل العمال المستقلين والعاملين عن بعد وضمان حصولهم على نفس الحقوق والحماية التي يتمتع بها العاملون التقليديون.
- وضع قوانين تنظم العمل بالمنصات الرقمية والتأكد من توفير بيئة عمل عادلة وآمنة للعمال في هذا المجال.

4. لمنظمة العمل العربية:

- مواصلة الدعم والتوجيه لأطراف الإنتاج في جمهورية مصر العربية لتبني أفضل الممارسات في مواجهة التحديات الجديدة في سوق العمل:
- تقديم المشورة الفنية والدعم لأطراف الإنتاج لتطوير سياسات عمل فعالة تتماشى مع التحولات الرقمية.
- تنظيم مؤتمرات وورش عمل إقليمية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي للنقابات:

- تشجيع النقابات العمالية في الدول الأعضاء على التعاون مع نظيراتها في الدول الأخرى لتبادل الخبرات واستراتيجيات الدفاع عن حقوق العمال.
- تعزيز التشريعات التي تضمن حقوق العمال في بيئات العمل الرقمية والتأكد من تنفيذها بفعالية.



مستورة